

إغلاق وحدة تكسير النفط الثقيل في مصفاة الشعبية نهائياً

رويترز: قال المتحدث باسم شركة البترول الوطنية الكويتية خالد العسوسي إن الشركة قررت إغلاق وحدة تكسير النفط الثقيل في مصفاة الشعبية بشكل نهائي. وقال العسوسي إن إغلاق هذه الوحدة سيخفض مبيعات شركة البترول الوطنية الكويتية التي تمتلك المصفاة من السولار بنحو 50 ألف برميل يوميا. وقال العسوسي أمس إن هذا القرار سيغني أن مزيداً من النفط الخام سيتم تصديره من خلال مؤسسة البترول الكويتية التي تمثل المظلة الجامعة لكل الشركات النفطية الحكومية في الكويت. وأوضح أن إعادة تشغيل وحدة تكسير الزيت الثقيل «لن يكون اقتصادياً، وسيستغرق وقتاً طويلاً، لاسيما أن المصفاة سيتم إغلاقها في أبريل 2017».

تكلفة إنتاج برميل النفط الكويتي
الأرخص عالمياً عند 8,5 دولارات

معدل تكلفة إنتاج برميل من النفط (دولار للبرميل) - نهاية عام 2015			
الدولة	تكلفة الإنتاج التشغيلية	التكاليف الرأسمالية	إجمالي تكلفة إنتاج البرميل الواحد
الكويت	3.7	4.8	8.5
السعودية	4.5	5.4	9.9
العراق	4.8	5.9	10.7
عمان	5.3	6.0	11.3
الإمارات	6.6	5.7	12.3
قطر	6.8	5.8	12.6
إيران	6.9	5.7	12.6
روسيا	8.9	8.4	17.3

في المياه العميقة كما هو الحال في خليج المكسيك والحقول في البرازيل وغرب أفريقيا فهي مرتفعة جداً. وبين التقرير أن تكاليف الإنتاج التشغيلية تشمل تلك المتعلقة بعمليات ضخ النفط من الحقول وأعمال الصيانة ومرتببات الموظفين والمهندسين ونقل النفط إلى مرافق التصدير وغيرها من التكاليف التي ستحدد القاع الذي يمكن أن تصل إليه الأسعار، حيث إنه لا يمكن للأسعار أن تبقى أقل من هذه التكلفة لفترات طويلة نظراً للتبعات التي ستطرأ على الصناعة وخروج المنتجين مرتفعي التكلفة.

وقال التقرير الذي نشرته «أرقام» إن التكاليف الموضحة في الجدول تمثل معدل التكاليف لعينة كبيرة من الحقول في كل دولة، علماً أن التكاليف تختلف من حقلاً لآخر، حيث إن تكاليف الحقول البرية الضخمة مثل حقول «الغوار» في السعودية أو حقول «برقان» في الكويت تقل بكثير عن المعدلات الموضحة في حين تكون تكلفة الإنتاج في الحقول البحرية بالمياه الضحلة أكثر، غير أن معدل إنتاج برميل النفط الكويتي يبلغ نحو 8,5 دولارات للبرميل، وبذلك يكون الأرخص عالمياً، أما تكاليف الحقول

قال تقرير صادر عن شركة «Rystad Energy» إنه على أثر التراجع الكبير لأسعار النفط الذي بدأ قبل عام ونصف العام ووصول سعر برميل النفط لأدنى مستوى له في نحو 11 عاماً بدأت التساؤلات حول مدى إمكانية مزيد من الهبوط في ظل وفرة الإمدادات.

ولفت التقرير إلى أن تكلفة الإنتاج تعد من أهم العوامل التي ستحدد القاع الذي يمكن أن تصل إليه الأسعار، حيث إنه لا يمكن للأسعار أن تبقى أقل من هذه التكلفة لفترات طويلة نظراً للتبعات التي ستطرأ على الصناعة وخروج المنتجين مرتفعي التكلفة.

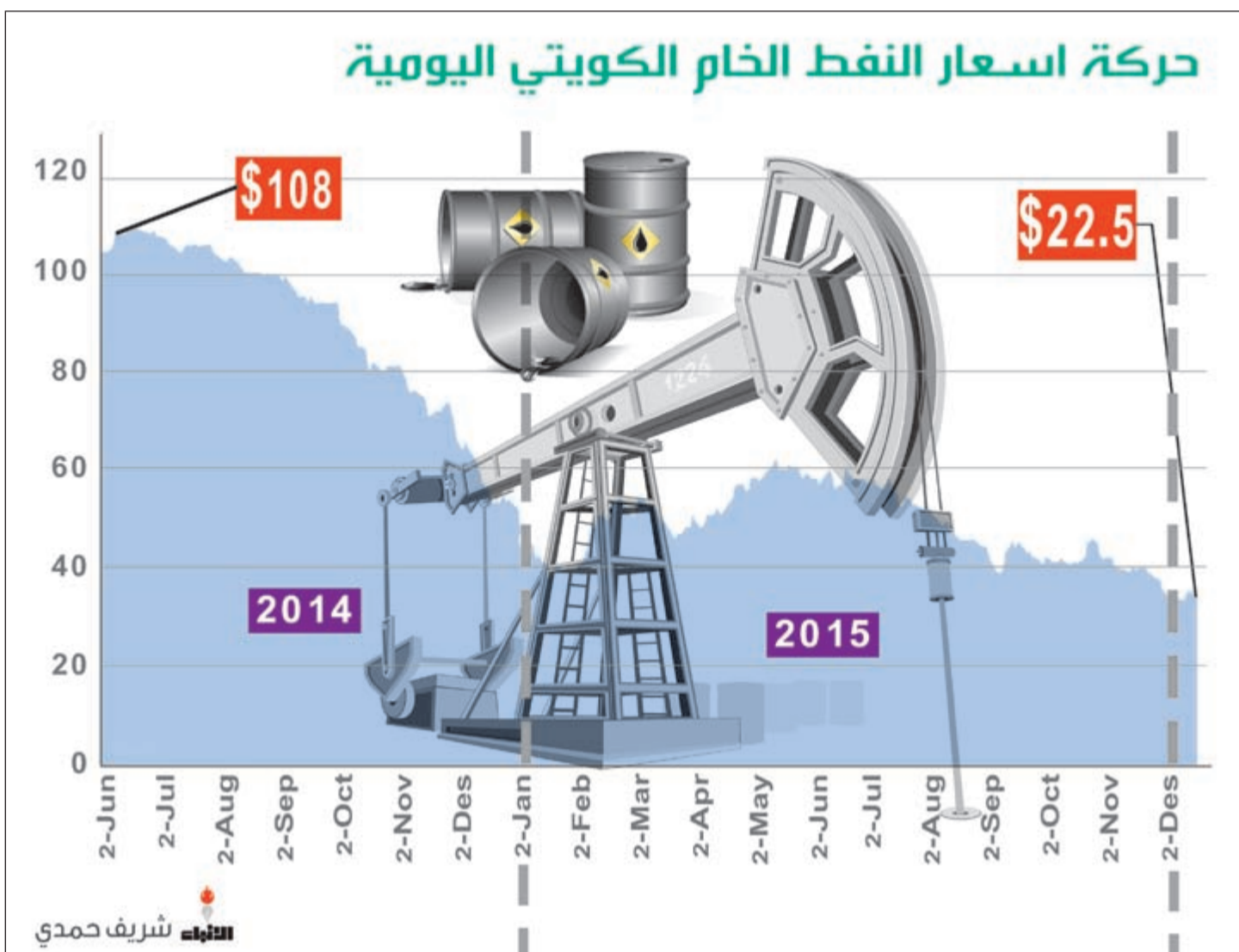
وقال التقرير الذي نشرته «أرقام» إن التكاليف الموضحة في الجدول تمثل معدل التكاليف لعينة كبيرة من الحقول في كل دولة، علماً أن التكاليف تختلف من حقلاً لآخر، حيث إن تكاليف الحقول البرية الضخمة مثل حقول «الغوار» في السعودية أو حقول «برقان» في الكويت تقل بكثير عن المعدلات الموضحة في حين تكون تكلفة الإنتاج في الحقول البحرية بالمياه الضحلة أكثر، غير أن معدل إنتاج برميل النفط الكويتي يبلغ نحو 8,5 دولارات للبرميل، وبذلك يكون الأرخص عالمياً، أما تكاليف الحقول

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

سجل 22,5 دولاراً.. الأدنى منذ حوالي 14 عاماً

النفط الكويتي يقترب من 20 دولاراً



مرة سعر الـ30 دولاراً للبرميل، وهذا الأمر يعكس تخمة في العروض النفطية وأدنى من المنافسة الشرسية بين المنتجين سواء من داخل أو خارج منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك». وفي ظل الانهيارات الحادة لبرميل النفط الكويتي فإنه قد خسّر أكثر من 80 دولاراً عن كل برميل منذ تسجيله أعلى مستوى وصل إليه في عام 2014 عند 104 دولارات للبرميل، ليشكل تراجعاً بلغت نسبته 78٪، ويعتبر سعر تداولات أمس الأول الأدنى منذ حوالي 14 عاماً. وأكد على أن أسواق النفط تتابع عن كثب أداء الاقتصاد الصيني بقلق بالغ خصوصاً مؤشرات الأداء الاقتصادي المالي على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة.

وأوضح الشطي إن سعر نفط برنت كسر لأول مرة سعر الـ30 دولاراً للبرميل، وهذا الأمر يعكس تخمة في العروض النفطية وأدنى من المنافسة الشرسية بين المنتجين سواء من داخل أو خارج منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك». وفي ظل الانهيارات الحادة لبرميل النفط الكويتي فإنه قد خسّر أكثر من 80 دولاراً عن كل برميل منذ تسجيله أعلى مستوى وصل إليه في عام 2014 عند 104 دولارات للبرميل، ليشكل تراجعاً بلغت نسبته 78٪، ويعتبر سعر تداولات أمس الأول الأدنى منذ حوالي 14 عاماً. وأكد على أن أسواق النفط تتابع عن كثب أداء الاقتصاد الصيني بقلق بالغ خصوصاً مؤشرات الأداء الاقتصادي المالي على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة.

أحمد مغربي

واصل سعر النفط الكويتي موجة الانخفاضات الحادة التي يتعرض لها منذ فترة طويلة، ليسجل أدنى مستواه على الإطلاق، حيث بلغ في تداولات أمس الأول 22,5 دولاراً للبرميل. وتأتي انخفاضات النفط الخام الكويتي في ظل استمرار هبوط أسعار النفط العالمية التي ترتبط بالحالة الصينية والأوضاع الاقتصادية العالمية التي انعكست سلباً على أداء الاقتصاد العالمي، خصوصاً بعد تخفيض البنك الدولي لتقديراته لتنامي الاقتصاد العالمي خلال عام 2016 لتكون أقل من 3٪.

وقال الخبير النفطي محمد الشطي لـ «الأنباء» إن ارتفاع الفائض العالمي في سوق النفط والذي

في مذكرة سرية وجهها لكبار عملائه

«RBS» يوصي ببيع جميع الاستثمارات عدا السندات الممتازة

بحيث يبلغ 0,16٪ في توجه نحو الأمان، وربما يصل إلى الصفر في وقت تشدد فيه القوى الإنكماشية من قبضتها على الاقتصاد، كما ستراجع أسعار الصرف الخاصة بالبنك المركزي الأوروبي إلى 0,7٪. أما سندات الخزينة الأميركية فقال البنك أنها ستخضع إلى الحضيض لتضرب صنابير التخوص التي قللت من شأن السندات الأميركية في تجارة شديدة الانحدار لإعادة الانتعاش.

بؤرة التوتير

وقال البنك: إن بؤرة التوتير في العالم تتمثل في الصين، حيث بلغ التوسع مرحلة التثمين على الدين الصيني الآن ارتفاعاً فاجهجرة الأموال وقد باتت بحاجة إلى «عملة أرخص بشكل دراماتيكي». وقال روبرتس: «أنا متشككون بشدة حيال الإجماع بأن السلطات الصينية يمكنها شراء الوقت من خلال التدخل المكثف في تخفيض متطلبات الاحتياط، وتقليص معدلات الفائدة وخفض التيسير على السياسة المالية». وقالت تلغراف: إن رويال بنك ليس الوحيد الذي توقع حدوث المشاكل، فقد أصدر بنك يو بي اس السويسري ما اسماء «التغير المهم» على وجهة نظره الأسبوع الماضي قائلاً إن الفوضى التي تشهدها السياسة الصينية زعزعت الأسواق، وحرز من أن دورة الائتمان العالمية الحالية لم تبلغ ذروتها بعد، حيث أن أسعار النفط المنخفضة يجب أن تؤدي في النهاية إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتعزيز النمو.



مؤشرات الدين العالمية بلغت أرقاماً قياسية لم تسجلها من قبل

وقال روبرتس «إن لندن عرضة لهزة سلبية، وإن كل هؤلاء الذين اتخذوا لهم المواقف الاستثمارية طويلة الأجل في أسهم شركات النفط والتعدين، والذين يعتقدون أن الأرباح في مامن من المخاطر سيكتشفون أن هذه الوسائل الاستثمارية غير آمنة على الإطلاق». وقال البنك إن عائد السندات الألمانية ذات 10 سنوات سيستراجع إلى مستوى لم تشهده من قبل

الصين قد طبقت إصلاحاً رئيسياً وهو يتعاظم بسرعة كبيرة، وقد أصبحت الأوراق المالية والائتمان على درجة عالية من الخطورة». وتوقع روبرتس أن تشهد أسواق وول ستريت والبورصات الأوروبية هبوطاً يتراوح بين 10٪ و20٪ مع تدهور أكبر في أسهم أكبر 100 شركة على قائمة فاينانشال تايمز FT 100، وذلك في ضوء التركز العالي لشركات الطاقة والسلع في القائمة.

أزمة اقتصادية
انكماشية عالمية
وشبكة ستودي إلى
خسارة الأسواق
المالية 20٪ من
قيمتها



محمود عيسى

في مذكرة أرسلها إلى عملائه، حذر رويال بنك أوف سكوتلاند RBS من أزمة اقتصادية إنكماشية عالمية وشبكة ستودي إلى خسارة الأسواق المالية الكبرى في العالم نحو 20٪ من قيمتها، في حين قد تشهد أسعار النفط مزيداً من التدهور لتصل إلى 16 دولاراً للبرميل. ونصح البنك عملاءه في المذكرة ببيع جميع الاستثمارات التي يملكونها باستثناء السندات الممتازة.

وقال فريق أبحاث الائتمان في البنك: إن الأسواق ترسل إشارات تحذيرية قريبة من تلك التي شهدتها الأشهر المضطربة قبيل أزمة انهيار بنك ليمان برونز في 2008، داعياً إلى «بيع كل شيء عدا السندات الممتازة، وأن هذا التحذير خاص بعودة رأس المال وليس العائد على رأس المال، وأن الوضع يشبه مجموعة من الناس في قاعة مزدحمة محفوفة بالمخاطر ولكن أبواب الخروج منها ضيقة».

انكماش التجارة

ونسبت صحيفة «تلغراف» إلى رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية الأوروبية والأسعار اندرو روبرتس أن التجارة العالمية والافتراض يشهدان انكماشاً، وهو خلط قدر بالنسبة للميزانية العمومية للشركات، وكذلك بالنسبة للعائد على الأسهم، وهذا الأمر يعتبر على وجه الخصوص ذئراً بان مؤشرات الديون العالمية قد بلغت أرقاماً علياً قياسية لم تسجلها من قبل.

وأضاف روبرت: «إن

«رويترز»: طرح أسهم

في «أرامكو» لبيع أول الفيت

في اجتذاب تدفقات رأسمالية جديدة إلى سوق الأسهم الرئيسية في البلاد والتي تراجعت خلال العام الأخير مع تراجع أسعار الطاقة.

فقد انخفض المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية 27٪ منذ يناير الماضي رغم انفتاح السوق للمرة الأولى أمام المستثمرين الأجانب.

وربما أفرغ هؤلاء المستثمرين تقلبات السياسة في المنطقة وانهيار قيمة النفط.

وبخلاف طرح المزيد من الأسهم في شركات مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عملاق قطاع البترول وكيمويات والشركة السعودية للكهرباء والبنك الأهلي التجاري يمكن للحكومة أن تطرح أيضاً مساحات من الأراضي في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة.

ولا يعرف شيء يذكر عن القيمة الحقيقية للثروة الحكومية من العقارات والممتلكات، لكن من المفهوم أن هذه الأصول بمليارات الدولارات.

وسيحقق طرح مجموعة متنوعة من أصولها الرئيسية في قطاع الخدمات للرياض كسب بعض الوقت للاتصاف في حرب أسعار النفط وهو ما يرى كثير من صانعي السياسة السعوديين أنه أمر حيوي لمستقبل المملكة على المدى البعيد.

لندن- رويترز: ربما يمثل بيع جزء من شركة أرامكو السعودية المنتجة للنفط والملوكة للحكومة الحلقة الأولى في سلسلة من عمليات البيع والخصخصة من جانب الرياض.

فطرح هذه الأصول وأسعار النفط منخفضة أمر معقول من الناحيتين الاقتصادية والسياسية إذ أنه سيساعد المملكة في تحمل أسعار النفط التي تتراجع حول مستوى 30 دولاراً للبرميل حتى نهاية العقد الجاري وذلك دون أن تضطر لخفض الإنفاق أو استنزاف أموال صندوق ثروتها السيادية.

وقال الكاتب بريكنج فيوز في مقال نشرته «رويترز» أن المملكة تحت يدها 266 مليار برميل من النفط الخام ويسير الإنتاج اليوم بمعدل 10 ملايين برميل تقريباً يوماً فتم الممكن أن تجلب أرامكو إيرادات بمليارات الدولارات إذا قررت الحكومة إدراج بعض أسهمها في سوق الأسهم السعودية.

كذلك فإن بيع الأسهم قد يفتح الأبواب على مصراعها أمام الحكومة لبيع بعض من الأسهم التي تملكها في شركات مقيدة بالفعل في البورصة وتبلغ قيمتها 170 مليار دولار.

كما أن طرح المزيد من الأسهم من الشركات السعودية القيادية يمكن أن يساهم أيضاً

تعليق مشروع مبنى

المركز العالمي للأبحاث النفطية

المشروعات مثل مشروع مبنى مركز الأبحاث النفطية العالمية في حين تركز مؤسسة البترول الكويتية جهودها على المشروعات التي تعتبر رئيسية ومهمة للاستراتيجية الاقتصادية للبلاد. تجدر الإشارة إلى أن إنشاء هذا المركز يمثل جانباً من استراتيجية شركة نفط الكويت حتى 2030، وتتضمن أهداف المعهد الحصول على التكنولوجيا الحديثة القائمة حالياً وتطوير أخرى جديدة مع التركيز على مجالات مهمة مثل إنتاج وتكرير النفط الخام الثقيل، وإنتاج الغاز غير المصاحب، وتعزيز استخراج النفط، وتحسين وتعزيز الطاقة التكريرية للبلاد فضلاً عن دعم العمليات البترولية وكميائية وإنتاجها.

محمود عيسى
قالت مجلة ميد إن مشروع شركة نفط الكويت لإنشاء مبنى مركز عالمي للأبحاث النفطية قد تعثر، وفقاً لما نسبته مصدرين مقربين من الموضوع. وأشارت إلى أن الشركات قدمت عروضها بشأن الجانب المتعلق بالتصميمات المعمارية في الإقليم المركزي منذ 15 سبتمبر الماضي، إلا أن ترسية بهذا الشأن لم يتم الإعلان عنها حتى الآن، علماً بأن التكلفة المقدرة للمشروع تبلغ 120 مليون دولار.

ونسبت ميد إلى أحد المصدرين قوله إنه نظراً لضغوط الميزانية، فإننا نتوقع تجديد بعض